افتتاح مخبزين في اللاذقية.. وإغلاق ٧ لعدم الالتزام بمعايير العمل

عدم وجود خلطة أقماح مناسبة يؤثر في نوعية الخبز

| اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف مدير فرع شركة المخابز في اللاذقية سامر السوسي لـ«الوطن» عن المباشرة بتنفيذ مخبز في منطقة عين الشرقية بعد البدء بإنشاء البنى التحتية فيه، مضيفاً إن الفرع أيضاً بصدد افتتاح مخبز في البهلولية خلال أسابيع.

وأوضح السوسي أن مخبز البهلولية يعمل حالياً وفق نظام الإشراف على أن يدخل الخدمة خلال الأسابيع القادمة، ليخدم نحو ٣٠ ألف نسمة في المنطقة وجوارها، لافتاً إلى أنه سيعمل بطاقة إنتاجية تبلغ ٩ أطنان.

وبيّن السوسي أن كمية الإنتاج المنفّذ في مخابز فرع اللاذقية تجاوزت النسب المخطط لها خلال شهري كانون الثاني وشباط الماضيين، موضحاً أن الإنتاج المخطط لكل شهر ٤٠٥٠ طناً في حين وصل الإنتاج المنفذ في كانون الثاني إلى ٤٩٤٧ طناً بنسبة ١٢٢,١٥ بالمئة، وفي شباط بلغت كمية الإنتاج المنفذ ٤٥٦١ طناً بنسبة ١٢١,٧٤ بالمئة.

ولفت مدير مخابز اللاذقية إلى افتتاح الفرع ٢٥ كشكاً إضافياً لجرحى الحرب سيتم توزيعها لبيع الخبز في عدة مناطق من اللاذقية خلال الفترة القريبة، إضافة لافتتاح الشركة العامة ١١ كشكاً للفرع في المحافظة لتسهيل وصول الخبز لكل المواطنين.

من جهة ثانية وحول شكاوى عدد من أعضاء مجلس محافظة اللاذقية عن سوء نوعية الخبز في الجلسة الأخيرة للمجلس، أكد السوسي وجود رقابة تموينية يومية إضافة للرقابة المباشرة من الفرع، مشيراً إلى وجود مراقبين ليليين يزودون الفرع بتقارير يومية عن نوعية وجودة ووزن الخبز في جميع مخابز الشركة الخمسة عشر الموزعة في المحافظة.

بدوره أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أحمد نجم لـ«الوطن» مراقبة جميع الأفران والمخابز الآلية والاحتياطية والخاصة والسياحية وعددها ١٧٠ في المحافظة، مشدداً على التركيز في مراقبة نوعية الخبز المنتج ووزن ربطة الخبز.

وبيّن نجم أنه تم تسجيل ١٣١ ضبطاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية فيما يتعلق بمادة الخبز من حيث الاتجار بالمادة من دون اعتماد رسمي، وعدم التقيد بمواعيد العمل، ولنقص بوزن ربط الخبز، وإنتاج خبز سيئ الصنع، وتهريب الدقيق التمويني، وللبيع بسعر زائد وعدم حيازة فواتير بالخبز السياحي.

وأكد نجم أنه يتم تسيير دوريات ليلية مفاجئة لمراقبة أداء الأفران حرصاً على تقديم رغيف جيد من حيث المواصفة والوزن والسعر مع رقابة تطبيق الشروط المطلوبة وأوقات عمل المخابز ومخصصاتها والتشديد في رقابة المعتمدين أيضاً، مبيناً أنه تم ترقين ٧ أفران في المحافظة، منها ٦ ضمن المدينة لعدم التزامها بمعايير العمل.

وأوضح تقرير صادر عن فرع المخابز أن قلة سيارات التوزيع لمادة الخبز تعد من الصعوبات التي تواجه عمل الفرع، مشيراً إلى وجود سيارة واحدة فقط في كل مخبز.

وبحسب التقرير –الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه – فإن قدم سيارات التوزيع وارتفاع كلفة صيانتها من صعوبات العملَ إضافة لعدم وجود خلطة أقماح مناسبة وخاصة القمح القاسي ما يؤثر في نوعية الخبز وإنتاجه.

بعد التجار.. جلسة حكومية لحل مشاكل صناعيي دمشق وريفها

خميس: صناعيون حصلوا على دعم يتجاوز ٢٠ مليون دولار على حساب المواطن

| هناء غانم

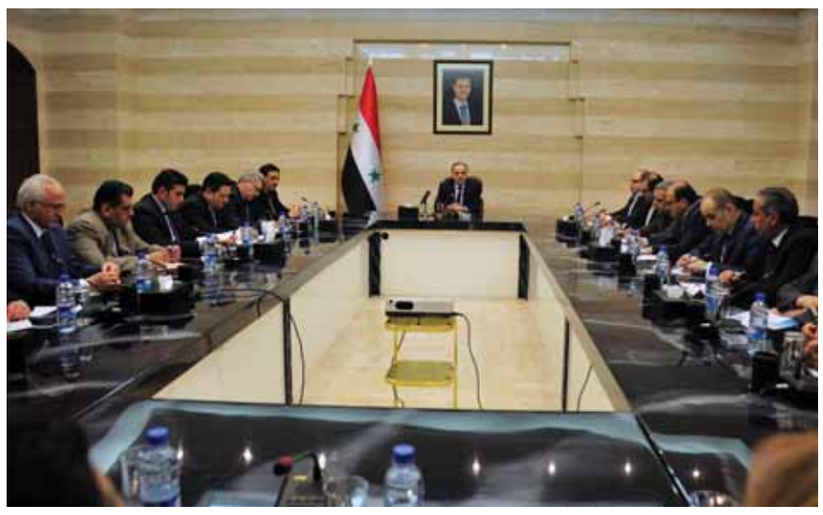

لاقت طروحات صناعيي دمشق وريفها مع الحكومة مساء أمس الأول؛ تجاوباً سريعاً، إذ أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن سقف المطالب مفتوح للصناعيين لأن الحكومة تراهن عليهم في المرحلة القادمة، معتبراً القطاع الخاص القاطرة الداعمة للصناعة والاقتصاد الوطني، مؤكداً أن الأولوية لمن ينتج، ومن غير المسموح تكرار ما حدث سابقاً في موضوع الدعم «فهناك صناعيون في بداية الأزمة كان يحصلون على دعم يتجاوز ٢٠ مليون دولار من طاقة وفيول وتصدير وغيرها وكله على حساب المواطن».

وطلب خميس من الصناعيين طروحات إستراتيجية ليكون هناك قرارات نوعية لدعم المنتج الوطني، يمكن من خلالها الحدّ من الاستيراد، وإصدار القرارات والتشريعات التي من شأنها إعادة النسيج الصناعي إلى ما كان عليه، مؤكداً ضرورة أن تساهم هذه الطروحات في تذليل العقبات أمام الصناعيين وإعادة إقلاع منشآتهم وإيجاد قنوات تواصل فعالة لتقديم التسهيلات اللازمة، ورفد السوق المحلي بكافة المواد اللازمة للمواطنين وتعزيز القدرات التصديرية في الأسواق.

من جانبه أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن الغرفة تستقبل يوميا عشرات المراجعين من الصناعيين والحرفيين للاستفسار عن الإجراءات اللازمة لإعادة تفعيل منشآتهم في المناطق التي حررتها قواتنا المسلحة من الإرهاب في دمشق وريفها، حيث تحتوي منطقة الزبلطاني وحدها على ٧٢٨ منشأة، وأصحابها عازمون على إعادة إقلاعها من جديد، الأمر الذي يوجب وضع آلية عمل موحدة لإعادة تفعيل هذه المنشآت مع ضرورة تأمين التمويل اللازم لها.

استناداً إلى ذلك تم تكليف الغرفة بإنشاء قاعدة بيانات بأسماء الصناعيين والحرفيين في الزبلطاني وحرستا وعين ترما وعربين الراغبين بإعادة إقلاع منشآتهم وتحديد ما يلزمهم من دعم مادي ولوجستي لذلك، مع مراعاة أن الكتلة الإنشائية في جوبر معرضة للانهيار بفعل الأنفاق التي حفرتها المجموعات الإرهابية ما يستوجب التريث لحال الانتهاء من معالجة الأنفاق للنظر بوضع المنشآت الصناعية فيها.

كما طالب الصناعيون بفتح المجال للإقراض مجدداً أمام الصناعيين المتضررين لمساعدتهم للعودة إلى منشآتهم من جديد، مطالبين بقروض تصل فائدتها إلى ٦ بالمئة الأمر الذي لاقى استياء من وزير المالية مؤكداً أن القروض التي فائدتها ٨ بالمئة هي خسارة، إلا أن رئيس الحكومة وبعد أخذ ورد حسم الأمر للصناعيين بقوله «أقنعوني أن هناك جدوى اقتصادية وحاجة ماسة لنمنح بفائدة ٦ بالمئة على القروض لفترة محددة ولكن ضمن ضوابط ومعايير يتم وضعها بعد دراسة بين الجهات الحكومية ومصرف سورية المركزي وممثلي المصارف العامة للاتفاق على سياسة إقراض داعمة للمنشآت الصناعية الراغبة بإعادة الإنتاج مع وغرف الصناعة».

بدوره أكد الصناعي محمد الحلاق أن العقوبات الاقتصادية خانقة للصناعي مؤكداً ضرورة الاستمرار بترشيد الاستيراد للمواد التي لها مثيل من المنتجات الوطنية لمدة ٥ سنوات وتمديد العمل بالمرسوم ١٧٢ لعام ٢٠١٧ المتضمن تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعة المحلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» طالب الحلاق بمعالجة المشاكل الآنية للصناعيين، ومنها إيجاد حل لشركات الشحن وإجراء تقييم حقيقي لقيم للمستوردات، موضحاً أن الصناعة الوطنية بحاجة إلى حماية ورعاية حتى تستطيع المنافسة، مشدداً على ضرورة عدم استيراد المواد التي لها بديل محلي حفاظاً على المنتج الوطني.

وفيما يتعلق بدعم صناعة الحياكة وصباغة الأقمشة طالب الصناعيون بتخفيض السعر الاسترشادي لخيط البوليستير وتخفيض أسعار الخيوط القطنية الوطنية، مؤكدين أن قرار رفع السعر الاسترشادي جاء لمصلحة الجمارك والمهربين، واعتبر صناعيون أن السعر الاسترشادي كأنه كمين للصناعي، هنا تدخل وزير الاقتصاد سامر الخليل منوهاً بأنه يجري التدخل الدائم من قبل الحكومة لرفع الطاقة الإنتاجية لمعامل الخيوط ما يؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات، مع الإشارة إلى أن الكمية المسموح باستيرادها من هذه الخيوط لا تتجاوز ٣ آلاف طن.

لتنشيط هذه الصناعة تم تكليف وزارتي الصناعة والاقتصاد وغرفة تجارة دمشق وريفها بتقديم دراسة تفصيلية عن واقع هذه الصناعة ومتطلبات دعمها والمعوقات التي تعترضها ليصار إلى اتخاذ ما يلزم لمعالجتها.

الصناعي محمد السحار طالب بوقف منح إجازات استيراد السيراميك نظراً لتوفر فائض إنتاج محلي منه، فرد رئيس الحكومة بأن الصناعة المحلية شهدت خلال الفترات السابقة ظروفاً صعبة نتيجة سياسات الاحتكار التي كان يدفع ضريبتها المواطن والصناعي على حد سواء، الأمر الذي دفع الحكومة إلى السعي إلى محاربة كل ما له علاقة بالاحتكار في القطاعات الصناعية، داعياً أصحاب معامل السيراميك إلى البحث عن أسباب عدم قدرة السيراميك المصنع محليا على منافسة المستورد وتقديم دراسة حول ذلك إلى رئاسة مجلس الوزراء لمساعدتهم في تجاوزها.

وطالب الصناعيون بتمديد العمل بالقرار ٧٧ لعام ٢٠١٧ القاضي بمنح المنشآت القائمة وغير الحاصلة على الترخيص الإداري إذناً بمزاولة نشاطها بشكل مؤقت لمدة سنتين.

وكلّف رئيس الحكومة الغرفة بعقد اجتماع سريع مع حاكم مصرف سورية المركزي وممثلي المصارف العامة للاتفاق على سياسة إقراض داعمة للمنشآت الصناعية الراغبة بإعادة الإقلاع وفق ضوابط معتمدة مع إعطاء الأولوية في التسهيلات المقدمة للصناعيين الجادين في إعادة إقلاع معاملهم.

وخلص الاجتماع إلى ضرورة إقامة صندوق مالي مشترك في غرفة الصناعة، ووضع خريطة استثمارية للصناعة على المدى المتوسط والبعيد وللقطاعين العام والخاص على حد سواء، مع ضرورة التشبيك مع الشركات المتخصصة بالدراسات المتعلقة بالصناعات الحقيقية لتطوير القطاع الصناعي وتخصيص كتلة مادية من استثمارات غرف الصناعة للبحوث.

> صناعيون: السعر الاسترشادي كمين لنا.. ونريد قروضاً بفائدة ٦ بالمئة ومنع الاستيراد

القوى العاملة بين العرض والطلب في «الأربعاء التجاري»

الكوا: قوة العمل النسائية أربعة أضعاف الرجال

كل ليرة تنفق في مشروعات المرأة تعود أربع ليرات

| صالح حميدي

يبدو أن هناك برنامجاً وفرص عمل واعدة ومشروعات في مختلف المجالات تنتظر المسرحين، بحسب ما كشفه مدير مرصد سوق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود الكوا أمس خلال ندوة الأربعاء التجاري حول موضوع القوى العاملة.

إضافة إلى اتفاق مع المصرف الزراعي لإقراض المشروعات المتناهية الصغر مع اعتماد نظام التراخيص الإدارية لهذه المشروعات وتخصيص ملياري ليرة لتمكين الريف السوري.

محور آخر كان أخذ حيزاً من النقاش يتعلق بنزيف القوى العاملة والكفاءات والكوادر العلمية والأكاديمية والمهنية وخاصة التراثية وضرورة إيجاد الحلول المناسبة والمشجعة لعودة هذه الكفاءات وإيجاد الحلول البديلة.

وعلى صعيد المسرحين من خدمة العلم بيّن الكوا أن وزارة العمل أعدت لهم برنامجاً متكاملاً لتأمين فرص عمل لهم في مختلف المجالات والمهن والحرف وفي المجال الأكاديمي، مشيراً إلى أنهم سيخضعون لدورات تدريبية تقيمها وزارة العمل لترميم مهاراتهم في المهن التي عملوا فيها قبل الالتحاق في خدمة العلم، وتأهيلهم ورفع مهاراتهم ما يتواكب مع المستجدات في مختلف ميادين الحياة.

وأوضح أن العمل سيتم عبر اعتماد مسارين، الأول يتعلق بالتدريب وترميم مهاراتهم بالتنسيق مع نقابات العمال والأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين واتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة.. وغيرها من المنظمات المهنية والأهلية والعلمية، وفي المسار الثاني، سيتم تقديم منح مالية أو قروض بشروط مدعومة لشراء أدوات المهنة وإقامة المشروع الصغير، مؤكداً أن هذا البرنامج الداعم للمسرحين قيد الإقرار من الحكومة لأنه سوف يخدم سوق العمل والاقتصاد الوطني بشكل كبير جداً وسوف يجنب الاقتصاد السوري المزيد من الاختلالات في سوق العمل التي يعاني منها البلد حالياً.

وكشف من جانب آخر عن اتفاقية إطارية مع المصرف الزراعي لضمان القروض الخاصة بالمشروعات الزراعية والصناعات الزراعية وقد تمت مناقشتها قبل أسبوع في المصرف بعد طرحها من وزارة العمل من صندوق المعونة الاجتماعية تحت عنوان حزمة: تمكين الريف السوري للمشروعات الزراعية والصناعات الزراعية عصب الاقتصاد حيث يتكون الصندوق من ١٤ فرعاً و١٣ مركزاً في جميع المدن السورية.

ولفت الكوا إلى اعتماد نظام جدار التراخيص الإدارية لمتابعة المشروعات المتناهية الصغر المطروحة من صندوق المعونة الاجتماعية بهدف تسهيل عملها على أرض الواقع بعد إنشاء سجل خاص بالمشروعات الريادية بأنواعها المختلفة للتوسط لدى الجهات المعنية في منحها التراخيص الإدارية عبر توجيه الكتب إلى هذه الجهات لتيسير أعمالها وإطلاقها بالسرعة الممكنة من دون عوائق أو عراقيل، والعمل أيضاً ضمن مبدأ سلسلة القيمة لهذه المشروعات وتكامل الإنتاج لضمان توليد فرص العمل والدخل ورفع الإنتاجية وتحويلها إلى مشروعات متوسطة ثم إلى مشروعات كبيرة.

وعلى صعيد تشجيع عودة القوى العاملة، عبّر عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد عن قناعته وإيمانه بمقولة الجيش الاقتصادي، حيث أشار إلى أن هناك أوجهاً عديدة للدفاع عن الوطن، مبيناً أن أهمية القوى العاملة للسوريين تبرز من خلال تأثيرها في اقتصادات دول الجوار وخلقها نقلة نوعية في هذه الاقتصادات وقد أعطت قوة وجرعة كبيرة في النشاط الاقتصاد في بلدان تواجدت بها خلال السنوات الأخيرة.

وأشار الكوا إلى الاختلالات في سوق العمل في جانبي العرض والطلب، وبروز اختلال آخر في سوق العمل من خلال المتقدمين إلى سوق العمل، حيث يتركز على الإناث بنسبة كبيرة، واصفاً إياه بالاختلال الجندري، حيث باتت قوة العمل من النساء تعادل أربعة أضعاف الرجال، إلا أن كل ليرة تنفق على مشروعات المرأة تعود على الدولة بأربع ليرات، محذراً من بروز إشكاليات في مرحلة الانتعاش الاقتصادي ومرحلة إعادة الإعمار في حال لم يتم تدريب المرأة.

> فرص عمل ومشروعات وقروض بانتظار المسرحين

مدير «اتصالات» دمشق لـ«الوطن»:

نقابة المهندسين تتجاهل معالجة ظاهرة تشابك الأسلاك في الأبنية

| قصي المحمد

كشف مدير فرع اتصالات دمشق يونس حسن لـ«الوطن» عن دراسة قدّمتها الشركة السورية للاتصالات لنقابة المهندسين، هدفها معالجة ظاهرة تشابكات الأسلاك التي تظهر على المنازل والأبنية والتي أثارت تساؤلات كثيرة للعديد من المواطنين، مشيراً إلى أنّ سببها الرئيس يعود إلى عدم وجود شبكة تمديدات داخلية للاتصالات بين مدخل البناء ومنزل المشترك في أغلب الأبنية القديمة، بينما تم تنفيذ هذه الشبكات مسبقاً بشكل لا يلبي الشروط الفنية في الأبنية الحديثة، علماً بأن تلك التحديدات ليست مسؤولية الاتصالات.

مبيناً أنّ عدم تنفيذ هذه التمديدات بشكل صحيح، يؤدي إلى تشابكات بين أسلاك الهاتف والكهرباء وتمديدات المياه، ما يسبب في تدني جودة خدمات الاتصالات والإنترنت، إضافة إلى تشوه المنظر الجمالي للأبنية.

لافتاً إلى أنّ ذلك يؤدي إلى زيادة الأعطال في خطوط المشتركين وصعوبة إجراء أعمال الصيانة وتأخر عمليات الإصلاح، معتبراً ذلك من أهم الأسباب التي تؤدي إلى بطء خدمة الإنترنت، منوهاً إلى أنّ فرع اتصالات دمشق يقوم بإجراء أعمال تنظيم لخطوط المشتركين ضمن الأبنية إلا أنّ ذلك لا يلبي المتطلبات الفنية لتأمين الخدمة بشكل جيد.

وعن الإجراءات التي تم اتخاذها لتلافي هذه المشكلة، قال حسن: «عمل فرع اتصالات دمشق على تلافي هذه المشكلة من خلال العمل على محورين، الأول كان من خلال وضع مواصفة تتضمن الشروط العامة الواجب توافرها في الأبنية لتأمين خدمات الاتصالات الحديثة عريضة الحزمة، تم إرسالها إلى نقابة المهندسين عام ٢٠١٦ من أجل اعتمادها عند منح التراخيص لتشييد الأبنية الطابقية والبرجية الحديثة».

إضافة إلى ضرورة التزام شركات البناء والمتعهدين بها، مبيناً أنّ المواصفة المقدّمة تتضمن إنشاء غرفة خاصة بالاتصالات في كل بناء مع التمديدات إلى كل طابق وكل منزل، حيث تؤمن تخديم كل منزل بالكوابل النحاسية والكوابل الضوئية، منوهاً بضرورة مراعاة الالتزام بوجود مسافة لا تقل عن ٥ سم بين التمديدات الداخلية للهاتف والكهرباء ضمن المنزل.

أمّا فيما يتعلق بالمحور الثاني، فأوضح أنّه تم من خلال التعميم على لجان البناء في محافظة دمشق بضرورة إنشاء شبكات تمديد داخلي للهاتف في الأبنية القائمة حالياً، وفق مواصفات الشركة السورية للاتصالات.

مبيناً أنّ تطبيق هذه المواصفات على الأبنية القديمة والحديثة سينعكس بشكل إيجابي على جودة خدمة الإنترنت والاتصالات، كما سيساهم في المحافظة على المنظر الجمالي لأبنية العاصمة. مشيراً إلى أنّ الشركة السورية للاتصالات ما زالت بانتظار اعتماد المواصفة من نقابة المهندسين، إلّا أنّ الغريب في الموضوع تجاهل نقابة المهندسين للدراسة المقدّمة لها منذ سنوات حسب معلومات الشركة، وخاصة أنّ نقابة المهندسين اليوم تعتمد مواصفات لعدد من الوزارات الخدمية الأخرى، وخاصة وزارة الكهرباء في ضرورة إلزام النقابة المتعهدين بضرورة التقيد بالمواصفات التي تطلبها الكهرباء فيما يتعلق بتغذية الأبنية بالطاقة، إضافة إلى المواصفات الأخرى التي ترتبط بخدمات المياه والصرف الصحي وغيرها.

كما إنّ موضوع المواصفات المقدّمة من الاتصالات إلى نقابة المهندسين، سوف يسهم بشكل كبير في معالجة مشكلة بطء الأنترنت، إضافة إلى فتح فرص عمل أمام شريحة كبيرة من المتخصصين في مجال هندسة الاتصالات، وكون ذلك أيضاً يشكل مصدراً مالياً إن أصبح ملزماً للنقابة، وخاصّة أننا حالياً مقبلون على مرحلة إعادة إعمار جديدة.

مرضى زرع الكلية في السويداء يشتكون فقدان الأدوية.. ٦٠ حبة بـ٤٠ ألف ليرة!

| السويداء- عبير صيموعة

بدأت معاناة مرضى زرع الكلية في السويداء بعد فقدان الدواء الخاص بمرضى الزرع الذي يعتبر من مثبطات المناعة ويؤدي انقطاعها عن مريض زرع الكلية إلى رفض الجسم للكلية المزروعة وبالتالي عودة المريض إلى عمليات غسل الكلى من جديد، ناهيك عما يمكن أن يتعرض له من انتكاسات.

وأكد المريض خلدون خضر أن الدواء مفقودة منذ أكثر من ٢٠ يوماً، لافتاً إلى حاجة المريض منه إلى ثلاث حبات يومياً، مضيفاً: بسبب عدم توافره في قسم الكلية في المشفى الوطني أضطر إلى شراء العلبة منه بـ٤٠ ألف ليرة، علماً أن علبة الدواء تحوي ٦٠ كبسولة أي لا تكفي إلا لمدة شهر فقط، موضحاً أن بعض المرضى يحتاج إلى أكثر من عبوة في الشهر.

وخلال زيارة «الوطن» لقسم الكلية في المشفى الوطني أشار مرضى الغسل إلى فقدان دواء (الفيونفير) منذ أكثر من سنة والذي يحتاج إليه مريض الغسل إضافة إلى مريض الزرع بواقع انبولة مرتين أسبوعيا حسب تحليل نسبة الخضاب والذي تتجاوز تكلفة الأنبولة الواحدة منه الـ٢٠٠٠ ل. س إضافة إلى دواء (ون الفا) الذي يحتاج إليه مريض غسل الكلية بواقع حبة يوميا مؤكدين أن سعر الظرف الواحد الذي يحوي ١٠ حبات يتراوح بين ١٧٠٠–٣٢٠٠ حسب عيار الدواء.

رئيس قسم الكلية الصناعية في المشفى الوطني في السويداء الدكتورة نجاة أبو زور أكدت خطر فقدان الدواء على مرضى زرع الكلية، وانقطاعه يؤدي فعلاً إلى رفض الجسم للكلية المزروعة متمنية أن يتم وصول الدواء بأسرع وقت، منوهة بعمل وزارة الصحة على تأمينه مركزياً لجميع المشافي مع تأكيدها وجود الأدوية الأخرى للمرضى وهي (سلسلبت واليوران) ومحاليل التعقيم وفلاتر وغيرها.

وأشارت أبو زور إلى أن عدد مرضى غسل الكلية في المشفى الوطني تجاوز الـ١٢٠ مريضاً حيث يستقبل القسم يومياً وكحد وسطي ٣٥ مريض غسل عدا عن جلسات الغسل الإسعافية والجلسات الإضافية التي يحتاج إليها بعض المرضى إذ تحتاج جلسة غسل الكلية الواحدة إلى ٤ ساعات أو أكثر حسب حالة المريض.

ولفت رئيس التمريض في قسم الكلية وائل كيوان إلى أن القسم يعاني ضيق الغرف وقلة عددها مع أعداد المرضى المتزايدة لافتاً إلى أنه تتم الاستعانة بغرف قسم العصبية في استقبال مرضى الكلية قيد العلاج ممن لا يحتاجون إلى عمليات غسل حيث يحتوي القسم على أربع غرف غسل تحتوي ٢٤ جهاز غسل يعمل منها ٢٠ جهازاً موضحاً أن أغلب الإشكاليات التي تواجه الأجهزة هي مشكلات تقنية وتتم الاستعانة بمهندس الصيانة في مديرية الصحة لصيانة الأجهزة وفي حال تعذر صيانة وإصلاح أحد الأجهزة القديمة يتم إرسالها إلى دمشق.